مجلس النواب العراقي يعلق جلسة انتخاب رئيسه بعد عراك بين النواب

مجلس النوّاب العراقي

«وكالات» : فشل مجلس النوّاب العراقي للمرة الثانية في اختيار خليفة لرئيسه السابق، محمد الحلبوسي، بعد عدم حصول أيّ من المرشّحين الأربعة خلال جلسة، السبت، على الأغلبية المطلقة التي حددها الدستور، وهي نصف عدد أعضاء البرلمان زائد واحد، أي 166 صوتا.

وبحسب بيانات الدائرة الإعلامية للبرلمان، فإنّ 311 نائبا من أصل 329 حضروا الجلسة التي عقدت برئاسة رئيس البرلمان بالإنابة محسن المندلاوي.

وانتهت أعمال الفرز إلى حصول المرشح سالم العيساوي على 158 صوتا، والمرشح محمود المشهداني على 137 صوتا في حين حصل عامر عبد الجبار على ثلاثة أصوات وبلغ عدد الأصوات الباطلة 13 صوتا.

وأبلغ ضابط رفيع المستوى في وحدة حماية البرلمان وكالة أنباء العربي (AWP) في اتصال هاتفي بأن مشادات وقعت خلال الجلسة.

وقال الضابط «حدثت بين المندلاوي وأحد النواب مشادّة كلامية؛ وحدث عراك بين النائبين مثنّى السامرائي وهيبت الحلبوسي، تطور إلى تبادل اللكمات، ثم شارك به النائب أحمد الجبوري، الذي ضرب النائب الحلبوسي على رأسه بمطرقة رئيس البرلمان، ما أدى إلى إصابة الأخير بجروح بسيطة ودعا فرقة حماية البرلمان إلى التدخل لفضّ العراك».

وكان عزّام الحمداني، المتحدّث باسم تحالف (عزم)، قد توقّع في تصريح لوسائل الإعلام المحلية «قيام بعض النواب بافتعال مشاكل وإفشال جلسة الانتخاب من خلال عراك ما بين بعض النواب، لمنع وصول العيساوي إلى رئاسة مجلس النواب».

وعلى إثر استمرار التشابك بين بعض النوّاب، أعلن المندلاوي رفع الجلسة حتى إشعار آخر؛ وأثناء خروجه من القاعة، قال إنه لن يسمح بعقد جلسة «إلا بتقديم مرشح واحد فقط لرئاسة البرلمان».

وكانت جلسة صاخبة استمرت لأكثر من عشر ساعات في 13 يناير الماضي لاختيار رئيس جديد للسلطة التشريعية قد شهدت تبادل نوّاب اتّهامات لزملائهم بتلقي رشاوى. وبحسب بيانات الدائرة الإعلامية لمجلس النواب العراقي، فقد حضر تلك الجلسة 314 نائبا، ترشّح منهم خمسة لمنصب رئيس البرلمان.

وكانت نتيجة التصويت في تلك الجلسة حصول شعلان الكريم، مرشّح حزب (تقدم) الذي يقوده الحلبوسي، على 152 صوتا، بينما حصل العيساوي، مرشح تحالف (السيادة)، على 97 صوتا فقط بعد أن تخلّى عنه زعيم التحالف خميس الخنجر؛ وحصل المشهداني على 48 صوتا، والنائب المستقل عامر عبد الجبار على ستة أصوات، فيما نال النائب طلال الزوبعي صوتا واحدا.

وجاءت الجلسة بعد مواصلة القوى السياسية العراقيّة مداولاتها بشأن اختيار رئيس جديد للبرلمان العراقي خلفا للحلبوسي، الذي أزاحته المحكمة الاتحادية العليا في البلاد في 14 نوفمبر الماضي بإلغاء عضويّته في البرلمان على خلفية شكوى تقدم بها النائب السابق ليث الدليمي اتهمه فيها بتزوير تاريخ طلب استقالته واستخدامه أكثر من مرة لإبعاده عن البرلمان.

وأبلغ مصدر من الإطار التنسيقي الشيعي وكالة أنباء العالم العربي بأنّ التواصل بين قوى الإطار حتى الآن «لم يُفض إلى اتفاق على التصويت لمرشّح بعينه، وما زالت الآراء متأرجحة بين المشهداني – مرشّح تحالف (تقدم – الصدارة) – وسالم العيساوي مرشح تحالف (السيادة)».

وكشف المصدر عن «مخاوف تنتاب حركة عصائب أهل الحق بقيادة قيس الخزعلي، وتيار (الحكمة) برئاسة عمّار الحكيم، ومنظّمة (بدر) وأمينها العام هادي العامري، من تولّي المشهداني (الذي أعلن رئيس الوزراء الأسبق ورئيس ائتلاف دولة القانون نوري المالكي تأييده للمنصب) خشية تغوّل المالكي على باقي أعضاء الإطار، لاسيّما مع قرب الانتخابات العامة المزمعة العام المقبل، ويرون أحقيّة العيساوي».

وكان بيان صدر عن تحالف (تقدم) أعلن تأييد ترشيح المشهداني للمنصب، بعد أقل من يوم على انضمام كتلة (الصدارة) إلى تحالف (تقدم).

وتشكلت كتلة (الصدارة) تلك في مارس آذار الماضي عن طريق خمسة من السياسيين السنّة، وهم المشهداني وطلال الزوبعي وخالد العبيدي ومحمد نوري عبد ربه وفارس الفارس، بهدف «تحقيق الإصلاح الحقيقي والبدء بفتح حوارات مع كل الأطياف السياسيّة المؤثّرة والكتل البرلمانية من دون استثناء لتنفيذ بنود الاتفاق السياسي في تشكيل الحكومة الحالية».

وعزت الكتلة قرار الانضمام إلى «تقدّم جاء على خلفيّة اجتماعات أفضت إلى تفاهمات مشتركة»؛ ودعت الكتل السياسيّة إلى دعم ترشيح المشهداني لرئاسة البرلمان من أجل حسم هذا الاستحقاق وإنهاء التعطيل وتفعيل دور مجلس النواب.

وعشية انعقاد الجلسة، أصدر العيساوي بيانا قال فيه إنه ينبغي على أيّ رئيس للسلطة النيابية الالتزام بالحفاظ على وحدة العراق «وعدم السماح أو القبول أو التساهل بأي مشاريع تهدّد كيان البلاد تحت أي نوع من الذرائع والمبررات والضغوط»، في إشارة إلى رفضه مشروع الإقليم السني الذي يتهم الحلبوسي بدعمه.

يُذكر أنّ مجلس النواب العراقي صوّت في وقت سابق بالموافقة على تمديد فصله التشريعي لمدة 30 يوما أخرى، تأكيدا على القرار الذي اتخذته رئاسة المجلس، وذلك وفقا لما ذكرته وكالة الأنباء العراقية.

الصين تحذّر رئيس تايوان بعد تنصيبه

تنصيب لاي تشينغ تي رئيساً لتايوان

«وكالات» : أكدت بكين، أمس الإثنين، أن الحكومة في تايوان، حيث تولى الرئيس لاي تشينغ-تي مهام منصبه، لا تغير «حقيقة» أن الجزيرة جزء من الصين.

وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية وانغ ونبين، «بغض النظر عن تطور الوضع السياسي الداخلي في تايوان، فإن ذلك لن يغير الحقيقة التاريخية والقانونية، المتمثلة في أن ضفتي المضيق تنتميان إلى الصين الواحدة».

وتعتبر الصين تايوان البالغ عدد سكانها 23 مليون نسمة، جزءاً من أراضيها، وتعهدت إعادتها الى كنفها بالقوة، إن لزم الأمر.

وحذّرت الصين من أن السعي لاستقلال تايوان هو «طريق مسدود».

وأضاف المتحدث، «لا يهمّ بأي شكل أو تحت أي شعار، البحث عن استقلال تايوان والانفصال عن الصين محكوم عليه بالفشل».

ورداً على تنصيب لاي تشينغ-تي رئيساً لتايوان، اعتبر المتحدث أن «ذلك لا يغير من حقيقة أن الجزيرة جزء من الصين».

وأوضح، «بغض النظر عن تطور الوضع السياسي الداخلي في تايوان، فإن ذلك لن يغير الحقيقة التاريخية والقانونية، المتمثلة في أن ضفتي المضيق تنتميان إلى الصين».

ووصفت بكين لاي بأنه «انفصالي خطر»، بسبب تصريحاته السابقة المؤيدة لاستقلال تايوان، وإن خفف من حدة خطابه منذ ذلك الحين.

وتعهد، الإثنين، الحفاظ على «الوضع الراهن» في مضيق تايوان، ما يمثل توازناً يحافظ على سيادة تايوان، دون الإعلان عن استقلال رسمي.

لكنه دعا الصين إلى «وقف الترهيب السياسي والعسكري»، حيال الجزيرة المتمتّعة بحكم ذاتي.

وقامت شبكة التواصل الاجتماعي الصينية «ويبو» بحظر الوسوم، التي تشير إلى حفل التنصيب.

وقبل تنصيب لاي، قال مكتب شؤون تايوان في بكين الذي يدير القضايا المتعلقة بالمضيق، إن «استقلال تايوان والسلام عبر المضيق» يشبهان «النار والماء».

كوريا الشمالية تتعهد بـ «إجراءات» ردا على تجربة نووية أمريكية

«وكالات» : قالت كوريا الشمالية إنها تتعهد باتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز قدراتها على الردع النووي ردا على تجربة نووية أجرتها الولايات المتحدة الأمريكية خلال الأيام القليلة الماضية.

وقالت وكالة الأنباء المركزية الكورية الشمالية إن مواجهة ما وصفته بعدم الاستقرار الإستراتيجي في المنطقة وبقية العالم الناجم عن التصرفات الأميركية الأحادية، «لا يسعنا إلا أن نعيد النظر في الإجراءات اللازمة لتعزيز وضع الردع النووي الشامل في نطاق الحق السيادي المكتسب والخيارات الممكنة»، دون أن توضح طبيعة هذه الإجراءات.

كانت وزارة الطاقة الأميركية قالت إن الإدارة الوطنية للأمن النووي التابعة لها أجرت تجربة دون النقطة الحرجة في موقع التجارب في نيفادا بهدف جمع البيانات لدعم موثوقية وفعالية الرؤوس الحربية النووية.

والتجربة النووية دون النقطة الحرجة هي تجربة لا تتضمن انفجارا نوويا ولا تؤدي إلى تفاعل انشطاري متسلسل وتُجرى لاختبار رد فعل البلوتونيوم باستخدام متفجرات كيميائية عالية الكفاءة.

والولايات المتحدة من الدول الموقعة على المعاهدة العالمية لحظر التجارب النووية، وتقول رويترز إن واشنطن توقفت عن إجراء التجارب التي تنطوي على تفجيرات نووية في عام 1992.

أمريكا تستكمل سحب قواتها من النيجر بحلول 15 سبتمبر

الانسحاب الأمريكي من النيجر لن يؤثر على استمرار العلاقات بين البلدين في مجال التنمية

«وكالات» : أعلنت النيجر والولايات المتحدة في بيان مشترك توصلهما إلى اتفاق بشأن انسحاب القوات الأميركية من النيجر، وهي عملية بدأت بالفعل وستكتمل بحلول 15 سبتمبر.

ويأتي هذا الاتفاق بعد طلب المجلس العسكري الحاكم في النيجر الشهر الماضي من الولايات المتحدة سحب نحو 1000 جندي أميركي.

وكانت النيجر شريكا رئيسيا للولايات المتحدة في حربها ضد الجماعات المسلحة في منطقة الساحل الأفريقي حتى وقوع الانقلاب العام الماضي.

وتم التوصل إلى الاتفاق بين وزارة الدفاع في النيجر ووزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون) بعد اجتماعات استمرت 5 أيام، ويضمن الاتفاق حماية القوات الأميركية حتى انسحابها ويحدد إجراءات لتسهيل دخول وخروج الأفراد الأميركيين خلال عملية الانسحاب.

كما أعرب البلدان عن التزامهما بحوار دبلوماسي مستمر لتحديد مستقبل علاقاتهما الثنائية.

وذكر مسؤول عسكري أميركي أنه تم بالفعل نقل نحو 100 جندي أميركي إلى خارج البلاد.

كما أوضح مسؤول أميركي آخر أن الولايات المتحدة ستنقل معدات حساسة من النيجر، لكنها ستترك بعض المعدات الكبيرة مثل وحدات تكييف الهواء والمولدات وحظائر الطائرات، مشيرا إلى أن قوات النيجر يمكنها استخدام هذه المعدات إذا كانت تفي بالمعايير القانونية.

وأشار المسؤول إلى أن المجلس العسكري في النيجر لا يرغب في تسليم عمليات مكافحة الإرهاب لقوات روسية أو للقوات التابعة لمجموعة فاغنر العسكرية الروسية الخاصة.

وجاء قرار سحب القوات الأميركية بعد اجتماع في نيامي في منتصف مارس، حيث أثار مسؤولون أميركيون كبار مخاوف بشأن وصول قوات روسية وتقارير عن سعي إيران للحصول على مواد خام مثل اليورانيوم من النيجر.

للمرة الثانية.. لويس أبي نادر يفوز برئاسة الدومينيكان

«وكالات» : انتخبت الدومينيكان لويس أبي نادر رئيساً لولاية جديدة من أربعة أعوام بعد انتخابات الأحد، وعكست نتيجتها تأييد سياساته الاقتصادية وتشدّده مع الهجرة من هايتي المجاورة.

وبعد فرز 25 في المئة من أصوات الناخبين، تقدم أبي نادر بأكثر من 59 في المئة وبفارق 30 نقطة كاملة عن منافسه ليونيل فرنانديز الذي نال 27 في المئة من الأصوات المفرزة.

وحلّ المرشح الرئاسي أبيل مارتينيز ثالثاً بـ 10،7 في المئة والمرشحون الستة الآخرون بالكاد على 3 في المئة.

ويشترط الفوز بأكثر من 50 بالمئة من الأصوات لتجنب جولة الإعادة.

وأقر فرنانديز بالهزيمة وهنّأ أبي نادر على فوزه.

موسكو تجنّد المدنيين لشن عمليات تخريبية.. مزاعم أوروبية

روسيا تسيطر على بلدة جديدة في شرق أوكرانيا

لحظة إطلاق قذيفة من مدفعية روسية

«وكالات» : تتهم الدول الأوروبية روسيا باللجوء إلى المدنيين والسفن التجارية لمهاجمة مصالحهم، مثل مهاجمة البنية التحتية الحيوية كالاتصالات تحت البحر، ومنشآت الطاقة البحرية، وشبكات النقل والمنشآت العسكرية.

فقد أصبح اكتشاف الهجمات الروسية المحتملة أمراً متزايد الصعوبة وفق الأوروبيين، لأن موسكو منذ أن شنت عمليتها العسكرية واسعة النطاق على أوكرانيا قبل عامين، لجأت أكثر إلى المدنيين، بحسب ما كشفه أشخاص مطلعون لصحيفة «وول ستريت جورنال».

ويرى المحققون الأوروبيون بشكل متزايد بصمات روسية حول أعمال التخريب المشتبه بها الأخيرة للبنية التحتية الاستراتيجية، لكنهم يكافحون من أجل الرد.

فيما يعد الرد على التهديدات الروسية السرية أمراً صعباً لأن الأدلة حول الهجمات المشتبه بها بما في ذلك الهجمات على خطوط أنابيب الغاز المقطوعة تحت البحر، وانقطاع الاتصال الحيوي بالإنترنت، وتعطيل شبكة السكك الحديدية، غالباً ما لا تكون حاسمة ومؤكدة.

ومن بين الجناة المحتملين والمتورطين في مثل هذه الهجمات، السفن التجارية أو سفن الصيد التي كانت تمارس عمليات نقل بحري مشروعة على ما يبدو أو تصيد الأسماك بالقرب من منشآت حساسة في قاع البحر والتي تم تدميرها في نفس الوقت تقريبا، وفق التقرير.

بينما قال المحققون إن هؤلاء نادراً ما تكون لهم صلات مباشرة بالسلطات الروسية.

واتهمت الحكومات الأوروبية بعض الروس ووكلاء روسيا في حوادث أصغر، وأصبحت أكثر صراحة في اتهام موسكو بشن حرب هجينة، لكنها لم تصل إلى حد اتهام روسيا بشن هجمات محددة.

وفي أكثر الحوادث المشتبه فيها، دفع الافتقار إلى أدلة واضحة المسؤولين إلى ترك القضايا مفتوحة أو الإعلان عن أن التحقيقات غير حاسمة.

كما تمتنع بعض الحكومات عن إلقاء اللوم على موسكو خوفا من تصاعد التوترات بشكل خارج عن السيطرة.

وغالباً ما تكون الهجمات المشتبه بها أقل من عتبة ما يمكن اعتباره أعمالاً عدوانية حربية لأنها تشمل سفناً مدنية، مع مشغلين يتحدثون عن طيب خاطر مع المحققين ويدعون البراءة.

فيما يتعين على المحققين والمدعين العامين أن يلبوا المعايير العالية التي تفرضها أنظمة العدالة الأوروبية فيما يتصل بالأدلة الجنائية، في حين تتصارع السلطات مع إنفاذ قوانين الأمن القومي ضد الجناة المحتملين الذين يستفيدون من حريات الديمقراطيات الغربية.

وقال المحققون إنه يتم تجنيد المدنيين العاديين عبر وسائل التواصل الاجتماعي مثل تليغرام، وكذلك من خلال وظائف الدردشة الخاصة بالألعاب الشهيرة عبر الإنترنت. ويظل المجندون في بعض الأحيان غير مدركين أنهم يعملون نيابة عن روسيا.

ويعتقد بعض المسؤولين أن أحد أهداف موسكو هو نشر الخوف وانعدام الثقة من خلال الاضطرابات.

في المقابل يعتقد هؤلاء المسؤولين أن المسار الأكثر حكمة من الرد باتهام روسيا واحتمال نشر الخوف هو التزام الصمت بشأن الشكوك، رغم أن هذا النهج أثار انتقادات.

يذكر أن ممثلي الادعاء الألمان اعتقلوا الشهر الماضي مواطنَيْن روسيَيْن وألمانيَيْن يشتبه في قيامهم بالتجسس لصالح موسكو، بهدف تعطيل المساعدات العسكرية الغربية لأوكرانيا من خلال التخريب.

وقال مسؤولون أمنيون إن عدد سكان ألمانيا البالغ نحو 83 مليون نسمة، بينهم جالية روسية يبلغ عددها نحو أربعة ملايين نسمة، يستهدفهم ضباط التجسس في موسكو للتجنيد.

كذلك اعتقل مسؤولون بولنديون في فبراير رجلاً يعمل لصالح المخابرات الروسية قالوا إنه خطط لارتكاب أعمال تخريب، بما في ذلك إضرام النار في منشآت في مدينة فروتسواف بغرب البلاد، وهي مركز إمداد كبير لأوكرانيا.

وحكمت محكمة بولندية أواخر العام الماضي على ستة رجال بالسجن بتهم التجسس.

كما ربط المحققون الفنلنديون في الخريف الماضي، سفينة مسجلة في الصين يديرها طاقم روسي، بقطع خط أنابيب الغاز الطبيعي Balticco–nector إلى البر الرئيسي لأوروبا.

ومع تقدم التحقيق وإبحار السفينة حول الدول الاسكندنافية عائدة نحو روسيا، اتصل الفنلنديون بنظرائهم النرويجيين بشأن شكوكهم.

وفكرت السلطات النرويجية في إجبار السفينة على الدخول إلى أحد موانيها للتفتيش، لكنها قررت في النهاية أنها تفتقر إلى أدلة واضحة.

وتابعت سفينة تابعة لخفر السواحل النرويجي الدب القطبي «نيونيو» أثناء مرورها ببنية تحتية بحرية حساسة.

وقال أحد المسؤولين النرويجيين إنه بعد أسبوع أو أسبوعين فقط، كان لديهم ما يكفي من الأدلة لإيقاف السفينة وتفتيشها، ولكن بحلول ذلك الوقت كان الأوان قد فات.

من ناحية أخرى أعلنت روسيا أمس الإثنين، فرض سيطرتها الكاملة على بلدة بيلوغوروفكا في منطقة لوغانسك، بشرقي أوكرانيا.

وقالت وزارة الدفاع الروسية في بيان لها، إن «وحدات من مجموعة القوات الجنوبية نجحت بتحرير بلدة بيلوغوروفكا الواقعة في جمهورية لوغانسك الشعبية بالكامل، وسيطرت على مواقع أكثر فائدة»، وفق ما ذكرته وكالة «سبوتنيك» الروسية.

والقرية الأخيرة، هب إحدى المناطق القليلة في لوغانسك، التي كانت لا تزال تحت سيطرة كييف.

وبحسب روسيا، فإن العمليات العسكرية في دونيتسك، أسفرت عن «تحييد» عسكريين تابعين للقوات المسلحة الأوكرانية، ومعدات تابعة لهم في بلدات سبورنو ورازدولوفكا وكليشيفكا وكونستانتينوفكا، حيث بلغت خسائر الجيش الأوكراني أكثر من 340 عسكريا، و3 دبابات ومركبات.

وأعلنت الدفاع الروسية تدمير 4 مدافع «هاوتزر» أمريكية الصنع، بالإضافة إلى محطة إلكترونية.

وحققت روسيا تقدماً نوعياً في شرقي أوكرانيا بعد عملية عسكرية أكبر شنت في الأشهر الأخيرة، تخللها هجوما مفاجئا على منطقة خاركيف، أسفر عن أكبر مكاسب منذ 18 شهراً.